المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية
**اسم الكاتب:** د. ناظم نواف الشمري
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2096
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 05:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية

**الدكتور**
**ناظم نواف الشمري(*)**

**المقدمة**

لاشك بأن في حياة الأمم محطات مهمة تقف عندها لتختار ، وهنا عليها أن تحسن اختيارها ، لأن اختيارها يعد رسم لمسار حياتها المستقبلية ، وقرارها هذا لابد أن يكون للحكمة ، الفيصل الذي سيقرر شكل الاختيار . فالعاطفة هنا بحر لا قرار له قد يؤدي بالإنسان إلى حالة عدم الاستقرار ، وتكون الأمة بهذا قد أساءت الاختيار ، وسلكت سبيل من مشى برجليه إلى الهاوية .

الأعداء يتربصون بنا من كل جانب ، والخصوم أصبحوا ينظرون إلينا بعدائية لا مبرر لها سوى سوء النية ، ليحرموننا من حق العيش بأمن واستقرار ، كي تتاح لهم الفرصة لتمرير مشاريعهم العالمية ، والتي تبدأ من النقطة الأساسية وهي عدم استقرار العراق ، في جميع نواحي الحياة لاسيما السياسية منها .

وعليه تعود بعض أسباب عدم الاستقرار السياسي ، في العراق إلى البنية التركيبية (التكوينية) للأحزاب ، والقوى السياسية العراقية ، والتي ولد معظمها في أجواء غير عراقية ، أو نتيجة تيارات فكرية وسياسية راجت العالم ووجدت بيئة مناسبة لها في مراحل سابقة من تاريخ العراق . ومن هنا وجدت هذه الأحزاب نفسها عاجزة ، عن تقديم السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار السياسي ، وعن التعبير عن استقلالها ، وولائها الوطني غير الممزوج بولاء آخر ، إن لم يتغلب ولائها للخارج على الولاء الوطني ، وانعكس ذلك في ظهور الثقافة الحزبية العصبوية على حساب الثقافة الوطنية ، مما أفرز الثقافة الطائفية والعشائرية والمذهبية والعرقية ، وكان لقوى الاحتلال الأمريكي الدور الأكبر ، في هذا الواقع المرير .

وفقا لذلك وبسبب الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار ، أدخل المجتمع العراقي ، برمته في نمط جديد ومتشابك ، قد لا يكون مألوفا في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للعراق ، من حيث شدة تناقضاته ، وموضوعاته الصراعية ، هذا التناقض في أحشاء المجتمع العراقي هو مصدر عدم الاستقرار السياسي ، ثم عامل تفجير لا يتعين إهماله هو عامل الضغوط الخارجية ، وأشير صراحة إلى الدور الإيراني والتركي والإسرائيلي ، وكذلك العربي والمتمثل بالدور الكويتي والسعودي والسوري والأردني ، المتزايد في الحياة السياسية ، ومن ثم إن الاحتلال لم يسفر عن محو الدولة العراقية ، فحسب بل عن انهيار العقد الاجتماعي القديم ، وهذا ما نتج عنه تخلخل بنيوي في أسس التعايش بين الطوائف ، والمذاهب والجماعات والأثنيات .

وعليه أدى محو الدولة والطريقة ، التي جرت فيها عمليات التفكيك الواسعة النطاق لإدارتها البيروقراطية ، وتدمير وتحطيم بناها وهياكلها الأساسية إلى نتائج كارثية على المستوى الاجتماعي ، والسياسي والاقتصادي ، ذلك أن خلق جيش من العاطلين عن العمل يقدر بـ( %) من السكان ، وتدهور وانحطاط القيم الاجتماعية ، من شأنها أن تنشئ بيئة غير مستقرة ، لاسيما إن مجتمعا تقليديا كالمجتمع العراقي ، عاش تاريخيا وبعمق وجداني فكرة أن الدولة هي جهاز رقابة صارم ، يمنع تفجر الثورات الاجتماعية ، ونادرا ما هدأت ثوراته العشائرية واضطراباته السياسية ، منذ نصف قرن ، قد يجد نفسه في الوقت الحاضر وفي خضم التداعيات الأمنية ، والسياسية مضطرا إلى التعايش مع الواقع المرير ، في ظل الاحتلال الأمريكي . البريطاني للع .

ومن هنا فأن محاولة البحث في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، تقتضي الانطلاق في تتبع مسارات التأثير الأمريكي بعد الاحتلال للعراق ، ومن ثم تداعيات عدم الاستقرار السياسي ، على المستوى العربي والإقليمي وتحليل مضمون وأهداف تدخل دول الجوار ، على مستقبل العراق السياسي ، والتأكيد على تأثيرات التدخل منها السلبية ، والمقوضة لمسار العملية السياسية في العراق.

وهذه الدراسة تعد محاولة متواضعة من قبل الباحث لإثبات فرضية مفادها أن قوى الاحتلال الأمريكي . البريطاني للعراق في آذار ، وكذلك للأحزاب والقوى السياسية التي دخلت العملية السياسية ، أثناء الاحتلال وشاركت في مسارات العملية السياسية ، تعد جزء مكمل للأولى في تزايد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، ولما أحدثته من

(*)كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

انقسامات طائفية ودينية وعرقية بين شرائح المجتمع العراقي برمته ، والذي هو أساسا مكون من طوائف وأديان ومذاهب مختلفة أيضا لها الأثر في عدم الاستقرار السياسي ، لاسيما إذا استخدمت كورقة مسيسة في اللعبة السياسية . وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة إلى مباحث ثلاث فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي ::

**المبحث الأول : الحرب على العراق .**

أولا : العراق في الإدراك الأمريكي .

ثانيا : الرعب والتضليل (مشاهد ما قبل الاحتلال) .

ثالثا : الإخفاق الأمريكي في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق (بعد الاحتلال).

**المبحث الثاني : الوضع السياسي العراقي الحالي .**

أولا : تصارع القوى السياسية العراقية .

ثانيا : متغيرات الواقع السياسي الحالي .

- التكوين الأثني والقومي في العراق .
- جدلية الرأي العام في العراق .

**ثالثا : التعددية السياسية والفكرية في العراق .**

المبحث الثالث : التداعيات العربية والإقليمية .

أولا : عربيا .

ثانيا : إيرانيا .

ثالثا : تركيا .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الأول
## الحرب على العراق

**أولا : العراق في الإدراك الأمريكي ::**

أن العراق في بداية القرن الحادي والعشرين ، لم يكن يشكل تهديدا عسكريا حقيقيا ، على أي من جيرانه ، وتبعا لذلك لم يكن يملك العراق أسلحة دمار شامل[0] . ولكن ربما ينبغي علينا الإشارة والتأكيد من أن إدارة بوش ، بأنها بثت حملتها الدعائية حول هذه المسألة ، " لو كان العراق يملك أسلحة الدمار الشامل لما تعرض للغزو والاحتلال غير المشروع أبدا كما حصل مع كوريا الشمالية " .

وهنا يسأل (مايكل غرسوت) من أهم كتاب الخطابات في البيت الأبيض كسنجر في أيلول من العام لماذا دعمت الحرب على العراق ؟ فأجاب كسنجر (لأن أفغانستان لم تكن كافية ، وحول الصراع مع الإسلام المتطرف . قال كسنجر بأن (المسلمين المتطرفين) يريدون إذلالنا ونحن بحاجة إلى إذلالهم ، لذلك فالحرب على العراق كانت ضرورة لإرسال رسالة أوضح من أجل إفهامهم بأننا لن نعيش في العالم الذي يريدونه لنا) . [0]

لذلك كانت الإدارة في البيت الأبيض تبحث عن مبررات لاحتلال العراق ، وهنا تم استغلال أحداث // كمبرر لشن الحرب غير الشرعية ، لذلك منحت هجمات // إدارة بوش وكلا من رامسفيلد وولفويتز ما كانت تفتقر إليهم سابقا كذريعة لغزو العراق ، بحيث تكون قابلة للتصديق بالنسبة للشعب الأمريكي ، وكل ما كانوا بحاجة إليه هو إيجاد بعض المبررات ، التي تربط النظام السابق (صدام حسين) بتنظيم القاعدة (وهذه كانت مهمة (دوغ فيت) في مكتب الخطط الخاصة المنشأ حديثا في البيت الأبيض) [0] . وهنا يذكر أن العراق كان موجودا على رأس قائمة أولويات إدارة البيت الأبيض ولسنوات طويلة ، إذ يذكر وزير الخزانة الأمريكي السابق (بول اونيل) قوله أنه شاهد ملفا سريا بعنوان خطة لعراق ما بعد صدام ، بعد اسبوعين من استلام منصبه في بداية العام أي قبل أحداث ) // أيلول / سبتمبر [0] . وبعبارة أخرى ، أن المحافظين الجدد (الصهاينة) والمتطرفين (القوميين) الذين استلموا السياسة الخارجية في زمن إدارة بوش ابتكروا

---

[0] أنظر : التقرير الملخص (حول البحث الأمريكي عن أسلحة الدمار الشامل الذي أعلن عدم وجود أدلة على وجود أسلحة دمار شامل في العراق التي سبقت الحرب) في كتاب : الحرب على العراق ، يوميات ، وثائق ، تقارير ، . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار ، .

[0] نقلا عن : جوين دايار ، الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق ، ترجمة بسام شيما ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، : .

[0] جوين دايار ، مصدر سابق ، ص . .

[0] المصدر نفسه .

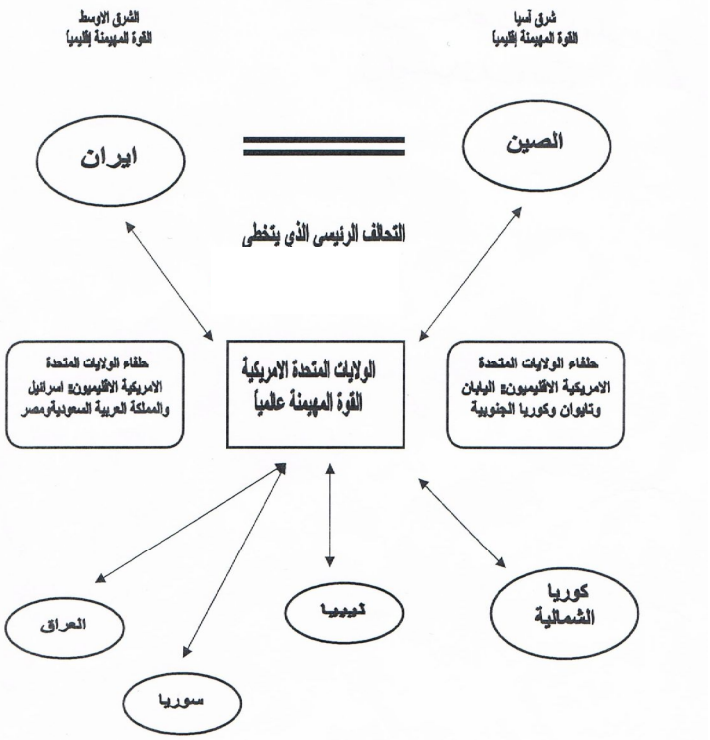
الخطط المضللة (المعلومات الاستخبارية) لتبرير غزو العراق واحتلاله منذ وقت طويل ، وكذلك لبسط سياستها المهيمنة في الشرق الأوسط وشرق آسيا[0]. ينظر الشكل رقم ( () .

[0] **جيمس بيل ، سياسة الهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكي وإيران) ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد** )
) . ) .

الشكل رقم ( ()

سياسة الهيمنة

الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط وشرق آسيا




المصدر : جيمس بيل ، مصدر سابق ، ص : .

لذلك كان العراق هدفا سهلا لاحتلاله من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها لعدة أسباب[0] :)

) كان النظام السابق (صدام حسين) ضعيفا جدا ومعزولا عسكريا عن دول العالم العربي خاصة ودول العالم عامة ، وعليه فأن غزوه سينجح بكل تأكيد وبأقل الخسائر من طرف قوى الاحتلال .

- كان العراق مسبقا يمثل الخطر الأكبر الذي أرهب الشعب الأمريكي ، مما سهل إقناعه بضرورة غزوه واحتلاله .
- أنه يمثل قاعدة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة بشكل كامل ودائم على منطقة الخليج العربي ، وحرمان دول أخرى من هذا المصدر . كالصين ، والهند . وهنا كتب نعوم تشومسكي "تمثل مبدأ رئيس محرك لسياسة الولايات المتحدة منذ الأربعينيات في أن موارد الطاقة الهائلة والتي ليس لها مثيل في منطقة الخليج . ويجب أن تخضع لسيطرة الولايات المتحدة وعملائها ، الأمر المهم هو ألا يسمح لأي قوة محلية مستقلة بأن يكون لها تأثير كبير على إنتاج النفط وأسعاره" .[0]

) سبب آخر لكون العراق الأكبر خطرا للأمن الاسرائيلي ، والتي أمطرها (نظام صدام) بصواريخ خلال حرب الخليج الثانية في العام ، فالعديد من المحافظين الجدد صهاينة ، ولهم روابط قوية مع حزب الليكود المتطرف في إسرائيل .

على الجانب الآخر من المشهد السياسي نجم عن الاحتلال غير المشروع وبشكل مباشر نمط جديد من الدمار والاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي ، فللمرة الأولى وابتداءا من التاسع من نيسان استفاق العالم والمجتمع العراقي أولا إلى حقيقة إلى أن الاحتلال الأمريكي غير المشروع قد أوقع بالعراق عقابا وقسوة لم يألفه العالم بأسره بل أنه أكثر انتقاما مما وقع في اليابان أو ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ربما تكون هي جريمة العراق (النظام السابق) بغزوه الكويت عام ، وهو غزو شجعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية[0] ، واستثارته حكومة الكويت نفسها ، الحليف الوثيق لواشنطن [0] . وهذا الغزو قد وفر للولايات المتحدة مع المبررات المضللة (أسلحة الدمار ، الإرهاب) ذريعة كانت قد احتاجتها لضرب (استخدام القوة) العراق واحتلاله في آذار وما تلاه من دمار وعدم استقراره السياسي.( )

ثانيا) : الرعب والتضليل (مشاهد ما قبل الاحتلال)

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالإعداد للحرب ضد العراق تقويم بخطة وفقا لما يلي :

: خلق أزمة سياسية وإيجاد مبررات لها ، وتصور الأزمة وتوسعها وكأنها لا تحل إلا بالحرب ، وأن قيام الحرب لابد منها لإحلال الأمن والاستقرار في العراق ، وتركزت الأخبار على نقاط أساسية : جرائم ضد الإنسانية ، نشر حقوق الإنسان والديمقراطية ، أسلحة الدمار الشامل ، وارتباط النظام السابق بالإرها : (تنظيم القاعدة) . ( :)

) نشر الإشاعات والذعر ، في الأوساط العراقية ، من خلال إعداد روايات وأحداث وهمية ، هدفها السيطرة على الأفعال العاطفية ، وتغيب الوعي (العقل) للمتلقي وتدمير نفسيته ، والحقيقة أن قوى الاحتلال (البنتاغون) اعتمدت في حروبها على التضليل ، سواء في التصريحات ، أو شكل الهجوم العسكري والهدف من هذا الإجراء هو تدمير معنويات الطرف المقابل (العراقيين) في حروبهم المتوالية من ) . وحتى الاحتلال غير الشرعي في عام ) . ، لذلك أنشؤوا إدارة للتضليل ، تقوم على تسريب معلومات ، وإطلاق تحذيرات (الصدمة والترويع) والتي كانت تتناقلها وسائل الإعلام العالمية وتصل بالتأكيد إلى دوائر صنع القرار ، والتي تنعكس على سلوك أبناء الشعب وبضمنهم الجنود والضباط ، مما عكس حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق ، قبل وبعد الاحتلال.( )

---

[0] جوين دايار ، مصدر سابق ، ص . .

[0] نقلا عن : ويليام بلوم ، الدولة المارقة دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، ترجمة كمال السيد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ) . . .

[0] أنظر : محضر مقابلة صدام حسين ، الرئيس العراقي ، مع السفيرة الأمريكية لدى العراق ، أبريل غلاسبي ، حول العلاقات الأمريكية . العراقية والخلاف العراقي . الكويتي بشأن الحدود والنفط والموقف الأمريكي إزاء تطور الأحداث ( : تموز / يوليو ) في : الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص : .

[0] أنظر " نص الوثيقة الكويتية "السرية" التي عثرت عليها القوات العراقية في القصر الأميري في الكويت بعد الاجتياح والتي تشير إلى اتصالات أمريكية . كويتية حول العراق ، في : محمد حسنين هيكل : أوهام القوة والنصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، . . . . وكذلك ، الحرب على العراق ، مصدر سابق .

[ :] ويليام بلوم ، مصدر سابق ، ص . . وكذلك : قرار الكونغرس الأمريكي بإجازة استخدام القوة ضد العراق ( : تشرين الأول / أكتوبر ) . على الموقع . http://www.9neesan.com/docc90.htm .

[ ·] أنظر : خطاب (إعلان الحرب) ، الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ، والذي أتهم فيه العراق بالتمسك بأسلحة الدمار الشامل وإقامة صلات مع الإرهاب . في كتاب : الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص . وكذلك جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين ، أسلحة الدمار الشامل ، الاتهامات والحقائق من كتاب ، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، . . وكذلك هانز بليكس ، نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش ، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب ، . . أنظر أيضا : تقرير (ملخص حول غزو العراق ، مبرراته الأمريكية والدول المشاركة فيه والعمليات العسكرية وسقوط بغداد والخسائر البشرية ) في الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص .

[ ( )] أنظر : ناصر بن محمد الزمل ، لماذا يكرهوننا .. ؟ الرياض ، مكتبة العبيكان ، . وكذلك ياس خضير البياتي ، تفكيك المشهد العراقي ، مفخخات الطائفية السياسية والإعلامية ، المستقبل العربي ، العدد . . .

استخدام الجواسيس والعملاء ، والبث الإذاعي ، والرسوم والمنشورات ، كخطة لإرباك الشعب العراقي ، بكل أطيافه وقومياته ، وإعطائهم فرص محددة (أخيرة) للكيفية التي يتبعونها للاستسلام ، وعدم المقاومة ، لاسيما الجيش بكل صنوفه ، أيضا( قام الإعلام الأمريكي على فكرة سلبية ، إن أمريكا لا تحارب دولة العراق ، إذ تم التأكيد على الخطاب الطائفي والقومي والمذهبي ، من خلال إثارة مسألة مظلومية الشيعة واضطهادهم في الجنوب ، من قبل النظام السابق (صدام حسين) وحزبه ، وكذلك الأقليات المضطهدة في شمال العراق (الأكراد) . [٠] وهذا ما أشار إليه حاكم العراق المدني بول بريمر في كتابه المشؤوم عام قضيته في العراق ، والذي اعتمد المحاصصة الطائفية السياسية ، والمذهبية ، والدينية في إدارة البلد . [٠]

- التأكيد على الرقابة العسكرية للسيطرة على المعلومات ، لاسيما إنها تعد في الحروب "عملية نصر" من جانب آخر تعد حرب المعلومات جبهة أخرى للمعركة والتي تقوم على الخداع والتضليل لكسب الرأي العام .[٠]

**ثالثا : الإخفاق الأمريكي في تحقيق الاستقرار السياسي (بعد الاحتلال) :**

من الحقائق الملموسة على ارض الواقع ، إن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانية أخفقتا في التخطيط لتحقيق حالة الاستقرار ، وبناء دولة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية ، والخارجية والذي أدى إلى زيادة الجريمة وعدم الاستقرار في جميع نواحي الحياة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ... الخ . واتسمت هذه الإخفاقات وتفاقمت بفعل مشكلات عدة وهي بالآتي [٠] :)

- الإخفاق في إدراك صحيح لطبية النزعة القومية العراقية ، والمستوى الحقيقي للاختلافات والتجاذبات الثقافية وحجم المشكلات العراقية ، والذي شمل هذا الإخفاق مدى استيعاب الاختلافات العرقية والطائفية ، فضلا عن أثر الجوانب العشائرية والقبلية ، في مجتمع يسوده صغار السن ، ويعاني من مشكلات اقتصادية وعمالة أو بطالة كثيرة .

الإخفاق في تخطيط وتنفيذ الجهود للبقاء على تركيبة الدولة ، سواء على الصعيد المحلي ، أو المحافظات وعلى الصعيد المركزي ، والإخفاق في إيجاد سبل واقعية لإعادة بناء القوات المسلحة ، وقوى الأمن الداخلي وحرس الحدود لتحقيق الاستقرار .

الاعتماد المفرط على جماعات الخارج ، بما لديهم من مصداقية محدودة ونفوذ محدود في العراق ، لاغترابهم مدة طويل عن البلد .

الإخفاق في حساباتهم والخاصة في دعم ومساندة العراقيين ، لهم واسقبالهم بأحسن حال لاسيما بعد سقوط نظام صدام .

الإخفاق في توقع خطر المقاومة والهبة الشعبية ، وتسرب المتطرفين من خارج البلد ، كذلك الإخفاق في إعداد عناصر قادرة على التعامل مع مكافحة العمليات الإرهابية المدنية . العسكرية وعمليات بناء الدولة مع تقدم القوات الأمريكية ، وفي ظل انهيار النظام مباشرة .

- لم يكن هناك إخفاق في التخطيط لمواجهة مقاومة كبرى فقط إنما أيضا في التكيف ، وبصورة مناسبة مع المقاومة ، التي أعقبت عمليات متتالية رئيسة.[ ]

- الإخفاق في إعداد قادة كفوءة لإدارة العملية السياسية ، بعد سقوط النظام ، وإنما حصل العكس تم اختيارهم على أساس المحاصصة الطائفية ، والمذهبية والعقائدية والقومية وليس على أساس المهنة والخبرة .

هذه الأخطاء وغيرها تعد الأساس لكثير من المشكلات العالقة في عراق ما بعد الاحتلال ، على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ، والتي أدت إلى ظاهرة عدم الاستقرار . وهناك حقيقة تقال أن كل هذه الإخفاقات ، فضلا عن خلق أزمة الفدرالية وقضية كركوك تعد هذه الإخفاقات في النهاية إخفاقا في مستويات السياسة الأمريكية القائمة

---

[٠] **ياس خضير ، المصدر نفسه ، ص . . وكذلك : عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق . المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تموز ، . .**

[ ] **بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو ، ترجمه عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، . . . .**

[ ] **هانز بليكس ، مصدر سابق ، ص . . . أنتوني كوردسمان ، المقاومة المتطورة في العراق ، المستقبل العربي ، العدد . .**

[ ] **انتوني كورسمان ، مصدر سابق ، ص . أنظر أيضا : تقرير حول الإخفاقات الأمريكية والمقاومة المتطورة في العراق بعنوان "المقاومة المتطورة في العراق" في : الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص .**

[ ] **ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق ؟ التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع الأمريكية ، ص .**

، على افتعال الأزمات وعدم إيجاد الحلول لها . وفقا لذلك كان من الصعب جدا أن نجد تسمية لإخفاق الغزو الأمريكي . البريطاني للعراق واحتلاله وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار فيه واضحا للجميع وللأسباب المار ذكرها وغيرها ، ومع ذلك فالذين أمروا بالغزو لم يعترفوا بإخفاقهم وفشلهم ، ولعل التسمية المناسبة لهم هي نهاية الأقزام . ( ٠ )

" أعلم أننا لم ننجح بقدر ما كنا نأمل ... أحس بخيبة الأمل من سرعة تقدم النجاح"( ).

" سنهزمهم حين ندرك بأن هذا الذي يفعلونه ليس خطأنا سنربح إذا لم نعتذر عن قيمنا"( " ) . لذلك باتت الكثير يعرف بأن غزو العراق واحتلاله غير قانوني وغير مبرر ومستند على إدعاءات زائفة .

## المبحث الثاني

## الوضع السياسي العراقي الحالي

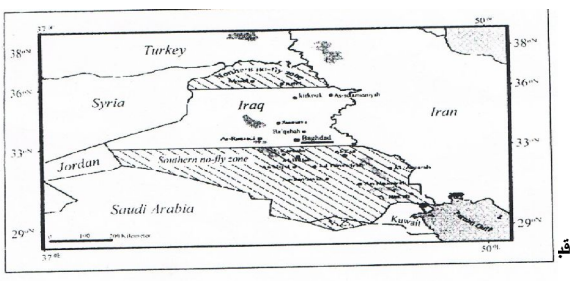
**لا : تصارع القوى السياسية بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني : –**

عدت الإدارة الأمريكية وحليفتها بريطانيا ، الفاعل الأكبر في صناعة الأزمات ، لاسيما في الحياة السياسية العراقية ، من خلال تحريك الإرادات السياسية لصالح أجندتها من أجل تمرير مشاريعها لاسيما ما يتعلق بالمشهد السياسي بعد احتلال العراق . إن هذا المشهد مرتبط بخلط الأوراق من خلال إثارة الفتن الطائفية ، وأعمال العنف والقتل والإرهاب ، وهي الحقائق المرتبطة بجذور قوانين قوات الاحتلال ( ٠ ) . والقائمة على أساس تهميش الثوابت العراقية الوطنية ، والمحاصصة المقيتة (الطائفية) وتنمية (هذا لك وهذا لي) وكذلك إثارة الصراع بين الأديان ، والطوائف والقوميات ، من خلال المشاريع التي طرحت من قبل الأحزاب التي اعتلت السلطة والتي لا تتوافق ومصلحة الوطن ، كأزمات الفدرالية ، وقانون النفط ، ومشكلة كركوك . ( ٠ ) ، فضلا عن خلط الأوراق في عمليات التفجيرات الحاصلة والتي تحصد أرواح الأبرياء من أبناء الشعب العراقي ، إذ يتفق البعض من الأحزاب بأنها من فعل الإرهاب مثلما هي فعل القوات المحتلة ، لأحداث الخلاف وتنمية روح العداء بين أبناء الشعب ، وإشاعة روح اليأس داخل نفوس الشعب العراقي ، بسبب تردي الوضع الأمني ، وسوء الخدمات وإثارة الأزمات الاقتصادية والخدمية والصحية.( ٠ )

وهنا لابد من الإقرار بأن الأحزاب أو القوى السياسية كان لها الدور الكبير في تنفيذ خطط وبرامج قوى الاحتلال ، دون الاهتمام بخصوصيات الحاضر والمستقبل ونتائجه على العراق ، لذلك تم استثمار التمايزات القومية والدينية والطائفية داخل الشارع العراقي ، لتؤسس ثقافة جديدة هي ثقافة الولاء الطائفي والعرقي والقومي (المحاصصة الطائفية) وهذا ما تجسد من خلال مسارات العملية السياسية بعد آذار ، والتي تمثلت بالانتخابات ، التي أفرزت أحزابا شيعية وأخرى سنية وكردية وتركمانية ، لذلك أتجه المواطن العراقي إلى الانطواء أو الانضمام في طائفته أو قوميته ، ناتجا عنها التعصب وإشعال فكرة الحرب السياسية الطائفية( ). وهذا يعني بأن هذه الأحزاب (القوى السياسية) لا تجهل أهداف وخطط المحتل في تقسيم العراق وفي الوقت نفسه ، أنها تفتقر إلى النظرة المستقبلية للعراق ووحدته ، من خلال تقديم مصالحها على مصلحة الوطن ، ويظهر هذا جليا من خلال برامجها السياسية ، التي تتجه صوب العموميات ، وعدم إعطاء حلول واقعية للمشكلات العراقية ، إذ لا تزال برامجها الدينية والسياسية تأخذ بالنمط التقليدي في مشاريعها وتدغدغ مشاعر الناس ، عاطفيا وطائفيا لإنماء روح الخلاف والتعصب وتعميق الهوة الطائفية والقومية ، وإحداث شرخ في النسيج الاجتماعي والسياسي لتحقيق مصالحهم الشخصية قبل مصلحة الجميع .

لقد برزت المواجهة أو الصراع بين القوى السياسية في ظل وبسبب الاحتلال وكذلك بسبب القوى السياسية العراقية الجائعة إلى السلطة ، ساهمت هذه العوامل كلها في إثارة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، وهنا يمكن الإقرار أيضا بأن حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مسؤولة عن خلف هذه الأحوال الفوضوية داخل العراق والمتسمة بالنزعة التقسيمية بين الطوائف العراقية خاصة بين الشيعة في الجنوب والوسط ، والسنة في جهة الغرب والشمال وبطبيعة الحال بين الأكراد في الشمال .( ) أنظر الخريطة رقم ( () .

**خريطة رقم ( ()**




المصدر : د. هانز كريستوف فون سبونيك، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

( ) جوين دايار ، مصدر
( ) كلام الرئيس الأمريكي
( ) كلام رئيس الوزراء ال
( ٠) عبد الوهاب حميد ، ه
( ٠) ياس خضير البياتي :
( ) المصدر نفسه ، ص
( ) المصدر نفسه ، ص .
( ) هانزفون سبونيك ، ما بعد الحرب وما قب .

المصدر : . هانز كريستوف فون سبونيك ، المصدر نفسه ، ص .

لذلك أن تقسيم الخارطة السياسية العراقية المعقدة في ظل المغريات والمطامع والتخندقات المذهبية والأثنية والحزبية الضيقة ، إذا ما ترسخت ولفترة قادمة أطول واتخذت شكلها القانوني وحظيت بالدعم الدولي ، لاسيما من القوى المستفيدة من العلاقات الدولية ، وهذا ما تؤكد عليه الإدارة الأمريكي ، ستصبح شكلا جديدا لم يألفه النظام العراقي القديم ، وسيصبح عراقا جديدا متشظي ومفتت ومتعدد الهويات التجزيئية ، بمعنى التراجع عن الهوية العراقية الواحدة لمصلحة الهويات التقسيمية القائمة على فكرة عدم الاستقرار السياسي والذي سيمتد إلى بقية دول المنطقة . ( )

لذلك اندفعت الحساسية المذهبية والطائفية في العراق ، إلى مجالات أوسع واتخذت صورا وأشكالا صدامية بواسطة الإعلام ، أو على أرض الواقع من خلال تشكيل أجنحة عسكرية وميليشيات تابعة للأحزاب والقوى السياسية الرئيسة ، وتسرب عناصر إسلامية متطرفة من خارج الحدود ، إلى العراق لزعزعة الوضع وإثارة الفوضى ، وإحلال عدم الاستقرار السياسي( ) . لذا ساعدت العوامل العراقية السابقة (دور النظام والبعث) بتفاعلها مع التطرف الديني (جماعة التوحيد والجهاد) والغلو المذهبي الشديدين ، من جانب معظم الجماعات والميليشيات ، التابعة للمذهبين (سنة وشيعة) فضلا عن العوامل السياسية ، المرتبطة بالاحتلال الأجنبي غير الشرعي ، إلى الصدامات المسلحة والتصفيات الدموية للعناصر المدنية ، على الطرفين وعلى أسس مذهبية وطائفية وقومية . ( )

إلا أن التاريخ الأكثر خطورة في زيادة ظاهرة العنف في العراق إلى أسوء حالاته الدموية كان هو ( /// ) حيث وقع تفجير مزدوج دمر المرقدين في سامراء علي الهادي والحسن العسكري الأمر الذي ولد شرارة الصدامات المسلحة في (وسط العراق وجنوبه وغربه) ترتب عليه تصفيات دموية وتهجيري قسري متبادل (سنة وشيعة) .

**ثانيا : متغيرات الواقع السياسي العراقي الحالي : –**

لدراسة متغيرات الوضع السياسي العراقي الحالي لابد للباحث من دراسة النسيج الاجتماعي ببعده السياسي وسلوكيات الأحزاب والقوى السياسية الماسكة بالسلطة ودور الدول المؤثرة في الحالة العراقية وفق الاعتبارات التالية وحسب وجهة نظر الباحث بالآتي :

**التكوين الأثني في العراق .**

لا نأتي بجديد إن قلنا أن المجتمع العراقي المعاصر ينقسم انقسامات عديدة ، أثنية ، دينية ، مذهبية واجتماعية (سواء طبقات اجتماعية أم جماعات مهنية . اجتماعية أخرى) علاوة على الانقسام الحضري . الريفي ( ) . بحسب الإقليم والبنية والنظام العام والظروف الاقتصادية والتجارب التاريخية ، واتصالها بدول الجوار ( ) . وهو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم ، إلا أن المؤشرات دلت على فقدان التماسك أو الانسجام بين مكونات المجتمع في ظل نظام اجتماعي ، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي ، أيضا أفرز نظم سياسية وثقافية مارست وغرست قيم سلبية ، الأمر الذي نتج عنه تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة وشل مؤسسات البناء الاجتماعي ( ) . وعلى صعيد آخر فأنه في ضوء انقسام العراق الحالي بين هويات قومية وانتماءات طائفية ومذهبية وعرقية (أنظر الخريطة رقم ( )) فإن التفكير في تقسيم العراق على أساس الانتماءات الضيقة يثير مخاوف بعض دول الجوار لما يمثله من تأثير على التوازنات الإقليمية ،

---

( ) عبد الحسين شعبان ، تضاريس الخريطة السياسية العراقية ، المستقبل العربي ، العدد .

( ) هانزفون سبونيك ، مصدر سابق ، ص . .

( ) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، . . .

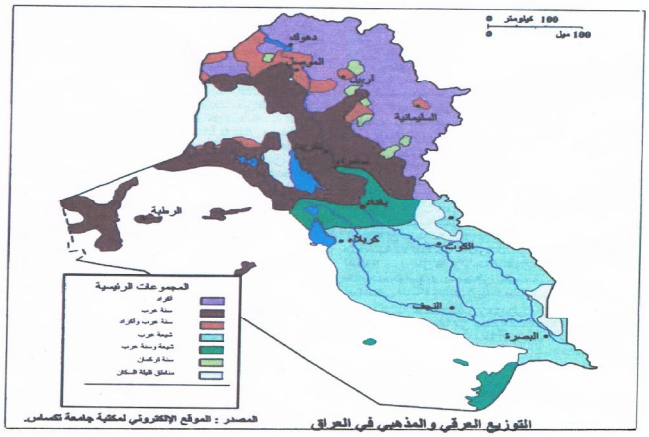
( ) هشام داود ، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر ، من كتـ . : المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الأثنيات والطوائف والطبقات ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد . بيروت ، .

( ) مصطفى عبد العزيز ، التفاعلات المتبادلة بين الأزمة العراقية وسياسيات دول الجوار وبعض القضايا الإقليمية ، أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد : .

( ) جاريث ستانسفيلد ، الانتقال إلى الديمقراطية ، الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية ، من كتاب : حفريات سوسيولوجية ، مصدر سابق ، .

أيضا يثير حساسيات داخلية وخارجية فضلا عن تداعياتها داخليا ، لاسيما ما يرتبط بالأوضاع الأمنية الداخلية في دول الجوار ، إذ هذا التقسيم لن يكون سلسا (Soft) بل سيكون مصحوبا بتوترات ، وصدامات عنيفة على الأغلب ، أيضا سوف يثير الثغرات المذهبية والطائفية ، القائمة أو المسيطر عليها حتى الآن في دول الجوار [ ] . أن الباحث يرى أن معيار المواطنة ، وما يمثله من استحقاق ، وكفاءة ونزاهة وانتماء إلى الوطن والإخلاص ، لهو السبيل المناسب لتحقيق الاستقرار .

خارطة رقم ( ٣ )




المصدر : الموقع الإلكتروني لمكتبة جامعة تكساس.

التوزيع العرقي والمذهبي في العراق.

وفقا لهذا أن العراقيين كانوا يشعرون بوحدة مجتمعهم ، لكن لم يشعروا دائما بوحدة انتمائهم إلى الدولة ، وبهذا حاولت النظم السياسية ، أن تستثمر الوحدة المجتمعية لتحقيق وحدة سياسية ، أو للحد من عنف هذه الجماعة أو تلك ، في إطار مفهوم المواطنة ، ولذلك كانت دائما التعددية الاجتماعية ، مهددة بالانقسامات السياسية وغالبا ما تأخذ أبعادا عسكرية ، وهذا يعني التجزئة غير المعلنة على صعيد الخطاب السياسي الدعائي ، لكنها تحققه على صعيد الواقع كما في حالة الأكراد بعد عام .[ ٠]

يتضح هنا أن المجتمع العراقي متعدد القوميات والمذاهب والاثنيات ولكن علاقة هذه الجماعات (الأثنيات) بالدولة ذات طابع انقسامي ، يتضح ويضعف من خلال الظروف السائدة في العراق .

لذلك يرى البعض أن العراق في مطلع القرن العشرين (لم يكن شعبا واحدا أو جماعة سياسية واحدة) فهو بالإضافة إلى العدد الكبير من الأقليات ، فإن العرب أنفسهم ، كانوا يشكلون مجتمعات مختلفة ، بالرغم من ارتباطهم بسمات مشتركة ، حيث مثل الإسلام في العراق قوة فصل أكثر منه قوة دمج (وهو ما تبدى في الانشقاق الحاد بين العرب الشيعة والسنة) ، ومن الريف سادت الولاءات العشائرية ، كما سادت في المدن الولاءات المحلية ، التي وجدت تعبيرا لها في ظاهرة المحلة ، ويظهر أن العرب كما وصفهم حنا بطاطو كانوا غالبا ما يتحدون في صراعهم ضد الدولة العثمانية . [ ٠]

ومن المعلوم بأن التكوين الأثني بقدر ما يتعرض لتأثير قوى تحث على الانقسام ، فإنه يتعرض لقوى تحث على الوحدة والاندماج ، ومن ذلك فإن أبرز ما يؤشر على هذا المجتمع:[ ]

- السلطة الأبوية : يمكن إرجاع أسباب الكثير من الانهزامات العراقية إلى التنشئة الاجتماعية في الأوساط العراقية ، من سيطرة رب الأسرة ، وتظهر هذه الأفعال وسلوكيات رب الأسرة في الهيمنة ، على كل مفاصل الحياة العائلية ، وفرض إرادته وسيطرته ، والتي دفعت بأبناء المجتمع العراقي نحو ممارسة عمليات الاستبداد والعنف ، على مختلف المستويات في حال غياب أو فقدان سيطرة السلطة عليه ، وهذا ما حصل بعد انهيار مؤسسات الدولة في : من قبل قوات الاحتلال غير المشروعة .

---

[ ] مصطفى عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص . وكذلك : كريم محمد حمزة ، التكوين الأثني في العراق وجدلية العنف ، مؤتمر السليمانية (ثقافة اللاعنف في التعامل مع الآخر) بيت الحكمة ، . .

[ ] جان بيير لويزار ، الحد الطائفي للمسألة العراقية في كتاب : صعوبات سسيولوجية ، مصدر سابق ، ص . . ، وكذلك ، مارتن فان بروينسن ، الثقافة الكردية والأثنية الكردية ، المصدر نفسه ، ص . .

[ ] ماهر الشريف ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، من كتاب : حفريات سسيولوجية ، مصدر سابق ، ص : .

[ ] عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، دمشق ، دار المدى ، . .

أن الأنظمة السياسية ومؤسسات صنع القرار لا تعطي المجال لإشراك شرائح المجتمع عامة ، بالعمل في القضايا السياسية لاسيما بعملية صنع القرار ، لذلك فهي تتحمل مسؤولية تعطيل دوره الفاعل (المجتمع) في تحسين ظروفه ، ولذلك تجعله عاجز عن تلبية أبسط حقوقه ، وحاجاته اليومية وبعيدا عن القضايا الكبرى .

- يتضح أيضا أن سبب عدم الاستقرار السياسي في العراق يظهر من خلال اغتراب المجتمع العراقي عن وطنه ويرجع ذلك لعدة أسباب وهي :( )

عدم استفادة وسيطرة المجتمع العراقي على مصادر عيشه ومصيره .

عدم امتلاكه الإرادة والدافعية لتجاوزه ، سلبيات واقعه ، حتى ليبدو كأنه فقد سيطرته وتصميمه .

هيمنة السلطة السياسية على المجتمع العراقي ، وتظهر مصالحها من خلال التصفيات ، والاقصاءات ، الطائفية ، والمذهبية الداخلية ، وما يرافقها من تدخلات إقليمية لجعل العراق امتدادا لدول الجوار .

- أن المجتمع العراقي وهو يمر من خلال مرحلة انتقالية غير مستقرة (مأزومة) فالملاحظ عليه أنه لم يستقر على نظام ، أو هوية وهدف محدد ، وتتصف علاقاته الاجتماعية بالشخصانية ، وبتغليب القرابة أو السيطرة العائلية للسلطة الحاكمة ، على الفرد كما على المجتمع العراقي ، هذا مما ولد نوعين من التناقضات على مستوى الفرد والمجتمع : تناقضات في أفكار الفرد وممارسته ، وتعود إلى نموه في طفولته ومن ثم نضوجه تحت سقفين حضاريين مختلفين ، هذا التناقض يولد مشكلة "ازدواجية الشخصية" تناقضات في أفكار المجتمع وممارسته ، وتظهر على مستوى السلوكية الاجتماعية نتيجة الصراع بين القديم وبين الجديد ، وهنا يسود في المجتمع خطابان أحدهما : قديم يقوم على الوعظ يدعوه الناس إلى التمسك بالقيم المثالية القديمة. وثانيهما : حديث يقوم على المنهج العقلاني الواقعي ويهتم بحياة الناس وممارستهم العقلية ، وهنا ينشأ لدى البعض وهم الجمع بين القديم والحديث ، في حين أن الحضارة ظاهرة غير قابلة للتجزئة . ( )

وهنا يمكن الإشارة إلى أبرز حقائق الوضع في العراق يمكن رسمها بالآتي:)

) ما تزال قوى الانقسام والطائفية ، والتشرذم قوية وفاعلة في طول العراق وعرضه ، وهذه القوى منغرسة في نظام الحكم ، الذي أقيم بعد الاحتلال غير المشروع ويمكن ملاحظتها بالآتي :)

ما تزال بنى معظم مؤسسات الحكومة العراقية ، بما فيها مؤسسات الخدمة المدنية ، والأمن والجيش ، والشرطة طائفية إلى حد ما ، أو قائمة على طابع أثني .

تحتفظ الجماعات الطائفية والأثنية بميليشيات ، قد تكون نوعا ما غير معلنة ، وفي أحيان تكون ملحوظة ، الأمر الذي يزيد أدوار الحكومة ضعفا ، على ضعف وهذا ما يزيد من الانقسام ، ونحو تجدد العنف ، واحتمالات توسيع رقعة الاحتراب المستقبلي.

من شأن عدم الاتفاق بالشكل النهائي فيما يتعلق بقضية كركوك والفدرالية بين الحكومة المركزية ، وحكومة كردستان الإقليمية ، أن يحصل تصاعد الأزمة والذي سوف ينتج عن اندلاع عنف عربي . كردي في المستقبل القريب .

- أن عملية المصالحة الوطنية الحقيقية على أسس غير طائفية معطلة .
- صنفت الشفافية الدولية ، العراق في الأعوام الثامنة الماضية بأنه من أكثر دول العام فسادا ، فمنذ عام جرى إنفاق عشرات المليارات من الدولارات لإعارة بناء البنية التحتية بكل مرافقها ، لكن ما تزال مستويات الخدمات أدنى من مستويات ما قبل عام . ( )

) أن البيئة العراقية ملوثة ، فاليورانيوم المنضب الذي استخدمته القوات الأمريكية ملوث معظم أرجاء البلد ، بإشعاعات ذات عواقب سلبية مستقبلا.( )

) جاء في تقرير الأمم المتحدة أن " البلد عاجز عن توفير عمل كاف لـ " % من القوة العاملة ، والبطالة متصاعدة في أوساط الشباب . ( )

) عدم توفير برامج مدروسة (أمن موحدة) أو منسقة بين العراق ودول الجوار العربي .

- عدم توفير التوازن والتنسيق الجاد (الكافي) بين الخطط الأمنية العراقية والأمريكية ، وفقدان الثقة بين الطرفين ، وطغيان سمة التضليل والتماسك خلال تنفيذ الخطط المشتركة بينهما ، في ظل غياب علاقة العراق المباشرة بالاستراتيجية الأمنية الدولية التي تتولاها المنظمات الدولية ، كالجمعيات الوطنية ومجلس الأمن الدولي . ( )

---

( ) خضر عباس عطوان ، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، المستقبل العربي ، العدد .

( ) علي حسين الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج . .

( ) أنظر التقرير حول إنفاق الأموال العراقية بعنوا : (ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية ؟ والصادر بتاريخ كانون الأول / ديسمبر ) في الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص . وكذلك التقرير : (حول قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال ، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمال في العراق والذي تم تسليمه إلى بعثة السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ ) كانون الأول / ديسمبر ) ، المستقبل العربي ، السنة ) ، العدد : ( ) ) .

( ) مجموعة مستقبل العراق ، نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي ، المستقبل العربي ، العدد .

( ) المصدر نفسه .

( ) رعد الحمداني ، معضلة الأمن الوطني العراقي ، المستقبل العربي ، العدد . . . . . .

لذلك ظل الوضع الأمني في العراق يمثل التحدي المهم الذي واجهه العملية السياسية منذ خطة العدو الأمريكي باحتلال العراق غير المشروع ، وسقوط نظام صدام حسين ، حيث أصبح الوضع الأمني المشكلة السياسية في المقام الأول فوقوع العراق تحت الاحتلال غير المشروع ، وما ترتب عليه من انهيار وتفكيك نظام سياسي ، ارتبطت به قسم لا يستهان به من العراقيين ، والطريقة السلبية (العدوانية) التي أدارتها القوات المحتلة العراق بعد الاحتلال ، كانت من العوامل التي عمت من حدة الانقسام والتشظي بين شرائح المجتمع العراقي ، وحالة من عدم الاستقرار السياسي ، لاسيما بعد أن أسس نظام سياسي وفق الرؤية (اليهودية) والمخطط من قبل الأمريكان والذي اتسم بعدم الاستقرار وتهديد للمكانة السياسية والمعنوية لكافة شرائح الشعب العراقي . ويزيد من تعقيد الوضع السياسي (عدم الاستقرار السياسي) في العراق تعدد التنظيمات السياسية المشاركة في العملية السياسية (النظام السياسي) ( ) .

وفقا لهذا أن المحتلين نعم قد ألحقوا هزيمة بالنظام السابق (صدام حسين) وجيشه إلا أنهم لم يتمكنوا من توطيد (تحقيق) الأمن المطلوب لبناء نظام سياسي عراقي جديد موحد ومستقر ، على الرغم من مضي ثمان سنوات على الاحتلال غير المشروع ، ما زال العراق في حالة توتر وقلاقل وعدم الاستقرار السياسي.( )

ثانيا: جدلية الرأي العام في العراق :)

هنالك اختلاف بين كافة شرائح المجتمع العراقي حول مسألة الرأي العام ، وتظهر هذه الحالة من خلال الابتعاد عن الفهم النظري لأي قرار أو موضوع يطرح بالآتي :: ( :)

من القضايا المهمة التي تحتل مواقع سياسية في هرم الاهتمام العام مسائل القومية والطائفية والعشائرية ، وهذا ما يضعف السيرورة والدينامية الديمقراطيتين لبلدنا ، بحيث لا يتبلور رأي عام من دونهما إلا أن القمع يسحقها ما لم تصبح محتمة بقضية غالبا ما توصف بأنها مقدسة كالخطاب الديني ، أو القضايا القومية .

لا يزال المجتمع العراقي يسيطر عليه الدين ، والسيد والأب ، ورئيس العشيرة ولهذا فالأحزاب والتنظيمات السياسية ، تستخدم كل السبل التقليدية التي تسحق بها الفرد ، وتكبل حريته لصالح القائد أو النظام السياسي ، أكثر من تطور هذا الفرد وتحسين ظروفه وتنمية شخصيته .

تتسم الولاءات في العراق بطابع الجمود والثبات والعموم .

يتسم الوضع العام في العراق بالشك بدقة وصواب الرأي العام ، من خلال التشكيك بنزاهة العملية السياسية ، لاسيما ما يتعلق بالانتخابات ، وغياب المعرفة والحكمة العملية بالظواهر والوقائع ، يجعل التفسير العلمي غائبا والاعتماد على التعالي لصالح العاطفة ، لذلك يغلب على هذه المسائل وبسبب عدم معالجتها موضوعيا ، طابع اللا موضوعية .

وإذا كان من حق العراقيين الذين يسعون إلى العيش بأمن واستقرار أن يتشبثوا بكل الطرق الممكنة والأساليب النضالية المعروفة في تاريخ العراق ، من أبسطها حتى أرقاها ، أي البدء بأساليب الاحتجاج والتظاهر والاعتصام وعقد الندوات والمؤتمرات ، وصولا إلى العصيان المدني ، وأخيرا استخدام الأساليب الرادعة (العنف) في ما إذا لم يخرج المحتل ، ولم تلبي الحكومة الجديدة ، كافة مطالب الشعب أولها الأمن والاستقرار ، وفقا لما يجيزه القانون الدولي ، فإن من واجبهم أيضا( التشبث بكل السبل الممكنة ومن ضمنها القرار رقم الذي أكد على ما يأتي :: ( :)

)

- سيادة العراق وسلامته الإقليمية .
- حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي ، بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية ، وإلزام كافة الأطراف المعنية ، بدعم تهيئة بيئة يمكنه من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن .
- بذل الجهود من أجل تشكيل حكومة تمثل الشعب ، إستنادا إلى مبدأ سيادة القانون ، الذي يكفل المساواة في الحقوق وأمام العدالة لجميع المواطنين العراقيين دونما اعتبار للأصل العرقي ، أو الدين أو نوع الجنس .
- أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في العراق ، من خلال إعادة بناءه ، وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ، ومحلية للحكم الممثل للشعب .
- مناشدة الدول والمنظمات المعنية تهيئة ظروف الاستقرار والأمن ، في العراق وفقا لهذا القرار .

ثالثا : التعددية السياسية والفكرية في العراق :

لقد ظهرت القوى السياسية الفاعلة فجأة ، وهنا أضحى المجتمع العراقي أمام وضع حديث لم يألفه في السابق ، وذلك ببروز انفلات سياسي وفكري ، إذ أصبحت الساحة السياسية في العراق ، مسرحا لتأسيس وإعداد أحزاب سياسية تكتلان حزبية ، بإعداد كبيرة لا تتوائم مع الوضع العراقي الجديد ، الأمر الذي أفرز حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي . لذلك ارتفع عدد الأحزاب إلى أكثر من ( ) حزب وحركة والأمر السيء هو أن كل حزب أو تيار يدعي

---

( ) **التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .**

( ) **مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسة العراق ما بعد الحرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آيار ، .**

( ) **خضر عباس عطوان ، مصدر سابق ، ص ، وكلك : عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية وأسس الثقافة والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، . . . .**

( :) **لمزيد من التفاصيل ، ينظر : قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( ) الذي ينص على رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ العام ويخول "سلطة الاحتلال" إدارة شؤون العراق ( " / مايو ) ، على الموقع : http://www.un.org/arabic/docs/scouncil/sc-Res-1483.pdf.**

أحقيته في الحكم واختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي وتمثيل العراق. [٠] وبدلا من توحيد الصف العراقي أخذت الأحزاب تتصارع فيما بينها حول التمثيل السياسي، وصل التصارع إلى مستوى الإقصاء والتهميش المتبادل .

وقد تم بموجب "الدستور" تقاسم المناصب والمواقع والسفراء ، استنادا إلى تقسيم نفوس العراق إلى (سنة وشيعة وأكراد وتركمان) وغيرهم ، على الرغم أنه لا توجد إحصائية عراقية تعتمد تثبيت الطائفة على الإطلاق . [٠]

هذه الموجة الجماهيرية الكبرى التي تشكل ، في إطارها أحزاب الطائفة تحمل في جوهرها بذور توترات ، قابلة بطبيعتها للتشظي ، إن واحد من المخاطر التي قد تفجرها هذه الموجة مبكرا ، تتمثل في انتقالها السريع من قوة مدنية مجردة السلاح إلى قوة مسلحة ، كما تتعاظم الميول عند إعطاء هذه الميليشيات وتحت قوة السلاح ، لحسم التناقضات الداخلية بالقوة ، وهذا أدى إلى نشوء نوع من ثقافة السلاح تغذت من تصورات الماضي بكونها سياسة خاطئة وسطحية . [ ] والكثير من هذه الأحزاب لا يتمتع سوى بوجود شكلي عديم الفائدة بالفعل.

## المبحث الثالث

## التداعيات العربية والإقليمية

لابد من التأكيد على حقيقة هامة ترتبط بالإقليم المحيط بالعراق لاسيما منها العربي ، بأن ما يحصل في العراق من تداعيات عدم الاستقرار وظواهر العنف والفوضى ، ستؤثر سلبيا أو إيجابيا عليها . فإذا تدهور الوضع العراقي بصورة أكثر سوءا وهو غير مستقر فإن دولا (عربية وإقليمية) لن تنجو منه ولو بدرجات مختلفة . وفقا لذلك فإن بلدان في المنطقة تخشى ، من أن يعبر العنف ، حدودها ويدخل أراضيها ، إذ أن الفوضى وعدم الاستقرار السائد في العراق ، في ظل الاحتلال غير المشروع قد دفعت وتدفع تلك البلدان ، إلى التدخل من أجل تأمين وحماية مصالحها ، أنها تخشى من انتشار الاقتتال (السني . الشيعي) في العالم الإسلامي . فمثل هذا الصراع الطائفي يمكن أن يفجر مجموعة ، واسعة من المشاكل ، بما فيها انتشار التعصب والتطرف ، والانتفاضات الجماعية وتغير الأنظمة السياسية ، لاسيما الأنظمة السياسية المفروضة (المستبدة) على شعوبها ، وفوق كل ذلك قد يعد العراق ، الذي يمر بحالة عدم الاستقرار السياسي وحالة الفوضى ، والتشظي الراسبة فيها كقاعدة أقوى للإرهابيين ، الذين يسعون لتوسيع نشاطهم إقليميا أو عربيا أو ربما عالميا للقيام بعملياتهم الإرهابية . [٠]

لذلك يمكن الإشارة حول مؤشرات هذه التداعيات بالآتي :)

**أولا : عربيا : –**

إن المسؤولين في إدارة البيت الأبيض ، أخذوا على عادتهم بعد احتلال العراق ، على فرض واقع جديد في المنطقة ، وأن على الحكومات العربية (الأنظمة السياسية) أن تكيف نفسها مع هذا الوضع (عملية التغيير) ، ولم يتوقف هذا الأمر عند هذا الواقع ، بل أخذت الإدارة الأمريكية ، ترتدي ثوب الطبيب المعالج (المصلح) الذي يشخص الحالة (يعرف) عيوب الأنظمة برمتها ، ويبادر على إجراء إصلاحها (تصحيحها) بنفسه ، وهنا تداعت مبادرات التغيير ، على الحكام العرب من الإدارة الأمريكية ، وغيرها بعد احتلال العراق في آذار وما بعدها . [٠] ، وهنا هل كان النظام العربي من الضعف والهوان أن يصبح (لقمة سائغة) لتمرير المخطط (التدخل) الأمريكي المباشر بحيث ينتهي بهذه الطريقة (السهولة) اختفاء أو تآكل الدور العربي في زمن قصير ، وبالتالي تصبح تداعيات احتلال العراق على النظام العربي ، مرادفة لاختفائه كإطار للتفاعلات بين الدول العربية ؟ أم أن النظام العربي ، يحاول أن يبدي من الجهد (الأداء) يوما ما سيمكنه من النهوض مجددا والاستمرار بفاعلية ، ومتى سيحصل هذا ؟

للإجابة على هذه الأسئلة ، وما جرى من سلوك بعض الأنظمة العربية ، في مواجهة تداعيات احتلال العراق ، وما حصل فيها من الفوضى ، وعدم الاستقرار السياسي ، فالمتتبع للأحداث يجد أولا أن القادة العرب لم يجدوا أن من المناسب الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة ، بعد احتلال العراق لدراسة المستجدات الحاصلة على الساحة العراقية ، وما فيها من تناقضات واختلالات عامة ، وهذا ما يمثل خللا هائلا عن معايير الدعوة إلى القمة العربية عامة ، والعاجلة منها بصفة خاصة . هذا يعد مؤشرا على تراجع أداء الدور العربي ، ويعبر في الوقت نفسه مدى التكيف من قبل بعض الأنظمة العربية مع مسعى السياسية الأمريكية في هذا المجال (الحرب) ، ولاسيما بالنظر إلى قرارات قمة (شرم الشيخ) والمؤتمر الوزاري التالي لها في آذار / مارس . [/] بل عدم الاهتمام في المسائل التي تعد غاية في الأهمية لأي نظام

---

[/] ثامر كامل الخزرجي ، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ، . .

[٠] وليد الزبيدي ، العراق ، مستويات الصراع بين إرادتين ، المستقبل العربي ، العدد . . . .

[ ] فاضل الربيعي ، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ، . .

[ ] جوي دايار ، مصدر سابق ، ص . صلاح النصراوي ، العراق بين الفوضى وفرص الحل الإقليمي ، السياسة الدولية ، العدد . . . . .

[ ] أحمد يوسف أحمد ، النتائج والتداعيات على الوطن العربي ، من كتاب : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، مصدر سابق ، ص . .

[:] ينظر الوثيقة الخاصة بالقرار الصادر عن القمة العربية العادية الخامسة عشر حول التهديدات الأمريكية . البريطانية بالحرب على العراق (شرم الشيخ / / مارس ) على الموقع /http://www.arableagueonlin.org/arableague/arabic

وكذلك : مبادرة الشيخ زايد بن سلطان إلى نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "لحل الأزمة العراقية" في ضوء التهديدات الأمريكية بالحرب على العراق (شرم الشيخ ، /مايس ) ، على الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33BBFFB-73E5-48cr-A058-Ef4b2006/DAFO.htm.

سياسي وهو البقاء . غير أن الأمر لم يقف عند إخفاق الأنظمة العربية في إتخاذ الإجراء المطلوب من خلال عقد قمة طارئة تتخذ من احتلال العراق ، وتداعياته موضوعا مستقلا لها ، بل كانت القمة التي عقدت قمة أمريكية . عربية انعقدت في الثالث من شهر حزيران ، يونيو في شرم الشيخ لبحث أزمة العراق وحضرها قادة خمس دول عربية (مصر ، والسعودية ، والأردن ، والبحرين ، وفلسطين) ، هذا يعد الخطر الأكبر في عقد قمة أمريكية . عربية وغياب قمة عربية لدراسة تداعيات حرب واحتلال العراق ، ونتائجها المدمرة والمثيرة للفوضى وعدم الاستقرار السياسي في العراق والمنطقة.( ) وفقا لهذا يمكن التأكيد على بعض المؤشرات والتي لها دلاليتها أثر تداعيات عدم الاستقرار السياسي في العراق على الأنظمة العربية، لاسيما الخليجية منها.

فالأنظمة الخليجية العربية ملكية وراثية تستند إلى قواعد اقتصادية أحادية الجانب ، وإلى قاعدة دينية سلفية والقرار السياسي بيد الأمراء أو العوائل المالكة .

- كما أن القاعدة السلفية ، التي اعتمدتها بعض الأنظمة في سياستها ، بدأت تتقاطع مع تلك الأنظمة ، إذ وصل التقاطع إلى درجة التصادم ، ثم أخذت مؤشراتها تتسارع إلى درجة الاقتتال .
- أن أوضاع العراق غير المستقرة ألقت بضلالها على أنظمة الدول العربية وبدرجات مختلفة ، إذ أنها تشير إلى بداية فأقامت عليها قواعد الأنظمة العربية جميعها (السعودية ، وتونس ، والمغرب ، والسودان ، وموريتانيا ، ومصر واليمن والأردن والجزائر) فكيف الحال لو حصل استقرار كامل في العراق ؟

هنا أؤكد أن متغيرات سريعة ومثيرة ستشهدها تلك الدول ومنها :(

- ( تساهل في أسس المشاركة السياسية في الدول العربية والتي فيها حياة برلمانية وتفاعلت فيها حياة برلمانية وتفاعلات ستؤدي حقا إلى تغير اللعبة السياسية لتلك البلدان .
- ستضطر دول لا تقوم أنظمتها السياسية على أسس دستورية إلى أن تدخل تجربة الدول البرلمانية ، وهنا سوف تتحطم القواعد القديمة من خلال إصلاحات ثم التغيرات الشاملة ، ما حصل في موريتانيا وتونس ومصر والأردن والسعودية وغيرها أقرب لهذه الحالة .

**ثانيا : إيرانيا :**

هنالك ثمة قناعة بأن التطورات السياسية المتناقضة في الساحة العراقية تصب في مصلحة الجانب الإيراني سواء من جانب تعزيز موقعها الإقليمي أو جانب آخر كبح الأهداف الأمريكية الرامية على زعزعة الاستقرار السياسي للنظام الإيراني ، لذلك أحسنت الحكومة الإيرانية إلى حد كبير وبدعم من بعض الفرقاء السياسيين العراقيين الموالين لها من توظيف الوضع العراقي غير المستقر لتدعيم موقفها في مواجهة الضغوط الأمريكية ( ) . والتي تدرك إيران خطر التفرد الأمريكي على العالم وقدرتها في تسخير قوى إقليمية ، ودولية لدعمها في عملياتها العسكرية ، لاسيما ما يرتبط بحربها ضد العراق ، لذلك كانت إيران تسعى لإزالة نظام صدام حسين ، ولكنها تخشى فكرة استبدال عداء النظام العراقي السابق (صدام) بالقوة الأمريكية نظرا لتفاوت القدرات ، الأمر الذي يظهر بقدرة الولايات المتحدة على أذى إيران بطرق شتى ، لذلك سعت إيران إلى العمل على اتجاهين :

- **:** محاولة إفشال الاحتلال الأمريكي للعراق ليس من خلال المواجهة العسكرية المباشرة بل من خلال إلحاق أكبر قدر من الأضرار في القوات والمعدات الأمريكية وذلك من خلال تزويد بعض الأطراف داخل العراق لاسيما القوى السياسية العراقية ، الرافضة للوجود الأمريكي ، وتجهيزها بأسلحة متطورة ، وخبرات عسكرية ، وإرسال وحدات عسكرية مدربة ، تحت إشراف الاستخبارات الإيرانية ، والحرس الثوري لتنفيذ عمليات عسكرية داخ الأراضي العراقية .( ) لذلك انهالت الاتهامات من جانب بعض أطراف الحكومة العراقية ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، على إيران بدعم أعمال العنف في العراق ، تحت شعار مقاومة الاحتلال ، وحماية الأماكن المقدسة في العراق (كربلاء والنجف الأشرف وسامراء) . وفي حديث مع جريدة (واشنطن بوست الأمريكية) اتهم حازم الشعلان (وزير الدفاع العراقي في الحكومة المؤقتة سابقا) إيران بأنها تدعم أعمال العنف والإرهاب التي حصلت في العراق ، من خلال إرسال جواسيسها ، واحتلالها مناطق وجعلها مراكز لأيواء الإرهابيين ، والمقاتلين ، والمتطرفين ، وإرسالها إلى العراق ، وهذا ما أكدته الإدارة الأمريكية في ) . والتي عدت إيران الخطر الأكبر على مصالحها في الشرق الأوسط ، أيضا صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد وبعده روبرت

---

( ) **أحمد يوسف أحمد ، مصدر سابق ، ص .**

( ) **أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، حال الأمة العربية . ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط . . وكذلك عبد السلام حمدي اللمعي ، وحيد القرن ورياح التغيير ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، . .**

( ) **التقرير الاستراتيجي العربي ، . ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، . .**

غيتس) اتهاماتهم إلى إيران بأنها تعمل وبشتى الطرق بأذكاء حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق . [٠] أما الاتجاه الآخر ، فهو التسريع في البرنامج النووي ، إلى الحد الذي يجعلها قاب قوسين ، وأدنى من إنتاج السلاح النووي، الذي يجعلها قادرة على ردع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، إذا ما حاولت التصدي لها .
تحول إيران إلى متغير مؤثر على الساحة السياسية العراقية ، مع ما رافق ذلك من توسع العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية ، والذي أثر على الدور الأمريكي ، في معالجة الإخفاقات التي تلت الاحتلال غير المشروع ، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الدور الإيراني الملموس ، ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط بكامله .[٠]

ثالثا: تركيا) :

منذ تغير الخريطة السياسية في العراق بعد حرب الخليج الثانية وظهور معادلات داخلية وإقليمية ، جديدة امتدت إلى مدار السنوات الماضية القليلة ، مجموعة من الثوابت التركية تجاه العراق ، إذ تعد هذه الثوابت جامعا مشتركا لمدركات القوى السياسية ، والعسكرية ، في تركيا ، وهي بالآتي :: [٠]

- ) الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية . انطلاقا) من أن أي تقسيم للصف العراقي ، سيفتح باب تقسيم جميع دول الجوار ن بما فيها تركيا .
- ) لا لقيام دولة كردية مستقلة ، في شمال العراق ، انطلاقا) من أن إقامة مثل هذه الدولة سيتيح أكراد تركيا ، على الاقتداء بأشقائهم أكراد العراق ، والسعي إلى تحقيق الانفصال ، عن تركيا أو على الأقل إقامة حكم ذاتي ، وهذا ما ترفضه أنقرة وتعده خطا أحمرا ، وبنفس الوقت يعد سببا لو حصل لقيام حرب مع العراق لاسيما شماله المتمثل بالأكراد .

أن عدم استقرار المشهد السياسي العراقي ، شجع تركيا بمنح تركمان العراق ، منطقة كركوك ، حقوقا ثقافية ودورا مؤثر في العملية السياسية ، من أجل أن يبقى التركمان حبيبا تركيا داخل العراق ، سواء تجاه الحكومة المركزية (بغداد) أو تجاه الأكراد .
منع تشكيل عراق قوي ، يشكل تهديد مستقبلي لتركيا ، لذلك فهي ترغب مع عراق موحد إلا أنها ضد ظهور عراق قوي ، لذلك كانت المعادلة التركية تقوم على المصالح المشتركة والتي يمكن تأشيرها بما يلي :

: **المصالح الأمنية ::**

إن تداعيات طموح أكراد العراق في تأسيس الفدرالية الكردية في شمال العراق ، تعد الخطر الأكبر (خطا أحمر) ، الذي يمكن انكشاف أمني استراتيجي ، لأنقرة إذا ما تم التعامل معها بشكل عقلاني لذلك فأنها مضطرة إلى العمل باتجاهين (( ) .

**الاتجاه الأول :** الإقرار بالوضع الفيدرالي الجديد لأكراد العراق ، ودورهم المؤثر على الساحة العراقية ، كأحد أهم القوى السياسية المؤثرة والشعور بأن الاستمرار بممارسة الضغط على النظام السياسي ، سوف لا يجد صداه في ظل التطور الذي يحصل عليه الأكراد ، لحقوقهم في العراق والتي أقرها الدستور الجديد ، وفقا لهذا فإن ما يحصل عليه الأكراد العراقيين يعد شأن داخلي لا يرتبط بمصالح أكراد دول أخرى . **أما الاتجاه الثاني :** محاولة الدفع باتجاه الحيلولة دون أن يتمكن أكراد العراق ، من ضم محافظة كركوك ، ذي الأقلية التركمانية ، والغنية بالنفط إلى إقليمهم ، وبقاء كركوك ضمن السيادة الوطنية .

. **المصالح الاقتصادية :**

السياسة التركية غالبا ما تأخذ موقف براغماتي ، في الكثير من المواقف السياسية ، ولعل في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) دالة واضحة في الموقف التركي من العراق ، والذي وظف توظيفا) اقتصاديا ، سواء مع الكويت أو السعودية ، لتعويضها من الأضرار التي لحقت بها من أضرار مباشرة ، من جراء الحصار المفروض على العراق وقطع إمدادات النفط العراقي ، من خلال أراضيها ، كذلك فأنها أجريت مناقشات مع الإدارة الأمريكية تقوم على ركيزتين أساسيتين عشية الحرب على العراق . [٠]
أولها السعي إلى منع نشوب الحرب ، وبالتالي تفادي أي تغيير جوهري في التوازنات الإقليمية القائمة . وفي الوقت نفسه التدرج في التعاون ة، مع الإدارة الأمريكية ، تبعا) لمدى القناعة بغزو العراق وتغيير نظامه السياسي

---

[٠] **المصدر نفسه ، ص : . وكذلك التقرير الاستراتيجي العربي ، ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، . . . . وكذلك ، كينث ام بولاك ، الطريقة المألوفة لفهم إيران ، من كتاب : هلال الأزمات الاستراتيجدية الأمريكية . الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير ، الدار العربية للعلوم . ناشرون ، مكتبة مدبولي : : .**

[٠] **كينيث إم بولاك : مصدر سابق ، ص : . : : .**

[٠] **محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، بيروت ، . . حسين حافظ ، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي للفترة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، . وكذلك التقرير الاستراتيجي العربي ، ، مصدر سابق ، ص : . أنظر أيضا : ميلان راي ، الحرب على العراق نظام لم يتغير ، تعريب زينة مشورب ، الحوار الثقافي ، / / / .**

[٠] **التقرير الاستراتيجي العربي ، . / . . .**

[٠] **محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا ، في كتاب الحرب على العراق ، مصدر سابق ، ص . .**

، وإقامة عراق جديد ، إذ تطمح حكومة تركيا أن لا تبقى خارج المعادلة السياسية ، لما يجري في العراق سواء على الصعيد السياسي ، أو العسكري أو الاقتصادي، لكن هذا الطموح تم رفضه من جانب الحكومة العراقية ، لاسيما الجانب الكردي ، مما شكل دالة واضحة من دلالات الهواجس المتبادلة بين تركيا والعراق ، وهنا كان رفض الحكومة التركية ممثلة (بالبرلمان) مفاجئة كبرى غير محسوبة لدى الجانب الأمريكي ، والذي فتح الباب أم توتر في طبيعة العلاقات التركية الأمريكية ، وهو ما تمثل في قرار واشنطن بوقف كل أنواع الدعم الاقتصادي لأنقرة . ( ) لذلك فإن تركيا وجدت نفسها خاسرة من حرب لم تشارك فيها ووجدت نفسها خارج المعادلة العراقية .

ما ينبغي التأكيد عليه في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ العراق ، هو أن العراق أصبح سائر في طريق التحول من دولة مركزية موحدة ، إلى دولة فدرالية أو ربما عدة فدراليات ، ينعم أولها الأكراد وفق نصوص الدستور بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافة ضمن إقليم خاص بهم (الشمال من أرض العراق) وليس لأي طرف خارجي ، الحق في تقرير سياسة العراق الحالية ، وعليه فالمعادلة السياسية الحالية ن يجب أن تصبح فيها القضية الكردية كورقة ، رابحة بيد السلطة العراقية للضغط على حكومة تركيا ، وليس العكس ، لذلك لابد من تركيا أن تعدل مواقفها إزاء العراق ، لاسيما ما يتعلق بقضية مصادر المياه ، التي تنبع من أراضيها وتمر الأراضي السورية إلى العراق ، وكذلك التلاعب بورقة الأقليات التركمانية للتأثير على الشؤون العراقية ، لاسيما أن العراق يطمح أن يستعيد موقعه الإقليمي والدولي ، وأن يصبح عنصر مؤثرا في التوازنات الدولية ، وتحقيق مزيد من الاستقرار والأمن .

هنا نستطيع أن نبني معادلة الوضع العراقي وأثره على جيرانه وفق طبيعة العلاقة بين العراق ودول الجوار بالاستنتاج التالي ::

إيران : ترغب في وضع عراقي غير مستقر إذ عراق قوي يقلقها فترغب في عراق ضعيف .

- السعودية : ترغب في عراق قوي غير مقسم ، إذ عراق مقسم وضعيف يقلقها .
- تركيا : ترغب في عراق قوي ويقلقها عراق ضعيف .
- الكويت : ترغب في عراق ضعيف ، بينما عراق قوي وبنفس الوقت عراق غير مستقر يقلقها .
- الأردن: يرغب في عراق مستقر ، ولا يريحه علاقات قوية مع جيرانه .
- سوريا : ترغب في عراق قوي ومستقر ، ولا يريحه عراق ضعيف ومقسم.

**وفقا لكل ما تقدم يمكن إدراج أهم المتغيرات المؤثرة في استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بالآتي : .**

- سلوكيات الإنسان العراقي : إن الإنسان العراقي ينشأ بطريقة خاطئة يسود فيها غياب عنصر مفاهيم التنمية البشرية الصحيحة ، وتعميق روح الوعي الطائفي والمذهبي ، والعشائري ، وغرس (تجذر) أسس بناء ظاهرة الأنا ورفض الطرف الآخر .
- سلوكيات القوى السياسية العراقية الحالية : تنقسم هذه القوى إلى عدة فئات وهي :

قوى السلطة : ـ أهم ما يميز عمل هذه القوى هو طلب الاستئثار بالسلطة وشيوع مفهوم الحق في سلوكيات معظم القوى ، والاعتماد على القوى الخارجية (دعمها) ورفض مفهوم (  ) الطرف الآخر .

القوى المسلحة : أهم ما يميز دور هذه القوى هو تخطئة العملية السياسية ، في ظل الاحتلال ، وعدم وجود روابط مشتركة وفق أسس عقلانية (وطنية) مقبولة من جميع الأطراف داخل العراق .

النظام السياسي : إذا لم يتغير الخطاب السياسي الحاد لجميع القيادات السياسية ن ولجميع مكونات المجتمع ، مما يبعث الطمأنينة لجميع شرائح العراق ن فأن احتمالية الاستقرار تكون صعبة المنال .

أهم ما يميز عمل القادة السياسيين هو تعلية حكم القانون وعدم تحقيق إجراءات مقبولة تجاه ضغوط القوى المشاركة في السلطة ، وعدم القدرة على استيعاب وقبول الطرق الأخرى .

- الطائفية السياسية ، وقد تكون أخطر من الاحتلال غير المشروع ، إذ أن جوهر المشكلة العراقية بعد الاحتلال ، يكمن في صياغة النظام الجديد على أسس تقاسم السلطة والثروة ، وفق نظام المحاصصة الطائفية والقومية ، في بلد لم تتضح فيه الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية ، ولم تكن فيه القوى الاجتماعية قد استعدت لهذا النوع من الأنظمة المتقدمة التي توفر اللامركزية في إدارة الدولة ، والعدالة في توزيع الثروات الوطنية ، وسواء كان الاحتلال هو المسؤول أم القوى السياسية الماسكة بالسلطة في ظله ، أم تلك القوى التي ناوأته بشراسة مدافعة عن مصالحها التي خسرتها نتيجة التغيرات الكبيرة ، فإن واقع الحال يشير إلى شرذمة سياسية واجتماعية

( ) **التقرير الاستراتيجي ، ، مصدر سابق ، ص .**

لا تتوائم ومصلحة الشعب ن وطموحاته المنتظرة ، أو على عكس ما كان يراد لها إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتهديد الكيان الوطني العراقي ذاته .

- الإرهاب : استمرار ظاهرة القتل والتهديد دون سيطرة النظام وقوى الأمن الداخلي ، إضافة إلى السيارات المفخخة ، والأحزمة الناسفة ، وأعمال الخطف والسرقات المنظمة ، وهذا دليل على عجز الحكومة في إيجاد السبل الكفيلة للقضاء أو الحد من آثار هذه الأعمال الوحشية ، لأنها تتجاوز إمكانات الدولة من خلال تدخل قوى خارجية ، وبإمكانات متطورة وعلى رأسها أمريكا وإسرائيل (الكيان الصهيوني) .

( الفساد والرشوة : تم إنفاق أموال عراقية على مشاريع وعقود وهمية من قبل قوات الاحتلال ودوائر الحكومة العراقية الحالية ، واتضح هذا من خلال التقارير والوثائق (سبق ذكرها) المنشورة على المواقع العالمية والمحلية ، وكذلك الصحف العالمية ، ومنها صحيفة (فاينانشيال تايمز Finanicial Times) يوم ( كانون الأول / ديسمبر . وغيرها من الصحف والمراكز البحثية ، وتمت هذه السرقات بحجة إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال وما تبعها كان أعظم .

مشكلة كركوك : تعد مشكلة كركوك في غاية الخطورة إذا لم يتم حلها بالطرق السلمية وبتدخل الأمم المتحدة وإلا ستصبح أزمة ما بين المركز (حكومة بغداد) وإقليم كردستان ، وستتولد عنها فتيل حرب بين الطرفين وستكون نتائجها مدمرة للبلد لاسيما أنها تثير حساسيات دول الجوار (تركيا ، إيران) في الوقت الحاضر ، مما سيثير إرباك سياسي وتظهر مظاهر عدم الاستقرار السياسي ، وبشكل خاص (العنف السياسي) بين الغرماء .

مسألة الفدرالية : أن الفدرالية تلاءم بعض الدول وليس جميعها ، وهنا فالأكراد يذهبون إلى أن حقوقهم لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل عراق فدرالي ، يعيشون فيه في منطقة كردية ، في ظل سيطرتهم السياسية المباشرة الخاصة ، لذلك وفي ظل هشاشة الوضع العراقي (غير المستقر سياسي) فإن القيادات تمسك بالتهديد بإعلان الاستقلال ، إذا لم يتم تحقيق هذا المطلب ، وقد تضطر إلى العودة إلى القتال ، وهذا سيفتح الباب أمام فدراليات أخرى سيتم من خلالها تجزئة البلد وعدم استقراره ، مما سيترتب على هذا المشهد من نتائج خطيرة ليس على العراق ، فقط وإنما على دول الجوار الإقليمي وما بعدها .

**الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات :(**

لئن كان عنف الدولة في الماضي هو المادة الموصلة (الصمغية) التي حافظت بعض الوقت وليس الوقت كله ، على صورة ما للتعايش والتوازنات القلقة والهشة فيها نوع( ما من الاستقرار الكامن فإن المهمة الراهنة أمام جميع قوى المجتمع العراقي الحالي ، هي إعادة كتابة عقد اجتماعي جديد ، يضمن إعادة تركيب الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية عصرية وحديثة ، وبالتأكيد فإن مهمة من هذا النوع لن تكون ممكنة ، إلا إذا توحدت مكونات المجتمع لاسيما بشقيها المسلحة والسلمية واتجهت إلى زحزحة وطرد قوى الاحتلال والتخلص من جميع أشكال الإرهاب ، وإنجاح المصالحة الوطنية الحقيقية .

اليوم وبعد محو الدولة السابقة وبداية مرحلة جديدة في ظل التناقضات والتشظي والتجاذبات السياسية المختلفة ، فإن الجانب الأهم أمام النخب والقوى السياسية والجماعات والأفراد ، من جميع الطوائف والأعراف والثقافات ، إنما هي إطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى من أجل تمكين العراقيين في إدارة بلدهم على أسس حديثة وعصرية " الوحدة (لوطنية " لا مكان فيها لقوى الاحتلال غير المشروع ولا للعنف أو الاستبداد ، وعلى جميع القوى بكل أطيافها وألوانها لابد لها من التلاحم فيما بينها بروح وطني هدفه مصلحة الوطن في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار .

ومن الحقائق السالفة الذكر (طبيعة الأحزاب والسياسات الطائفية الجارية ، والتضارب في طبيعة العلاقات الكردية . العربية لاسيما ما يتعلق بالفدرالية وقضية كركوك) تقودنا إلى استنتاج الآتي:

: إن إنسحاب القوات المحتلة بصورة غير مسؤولة ستدفع بالعراق نحو أوضاع وصراع شديد القسوة ، والاقتتال بين " العرب والأكراد " وأن تصعيد هذا الصراع ، والاقتتال لا يمس العراق فحسب ، بل يمس أيضا دول المنطقة ، مما يصيبها من حروب محلية ، وعدم استقرار بما يتجاوز خطره أمن العراق واستقراره .

. من جانب آخر أن أي مشروع، لبقاء القوات المحتلة لفترة أطول، إلى ما بعد عام سيؤدي بالتأكيد، إلى شرارة مقاومة، أوسع لهذا الاحتلال غير المشروع، وفي هذه الحالة لن يجلب إلى العراق، إلا مزيدا من العنف وعدم الاستقرار السياسي، وسيمتد هذا العنف أيضا إلى دول المنطقة برمتها.

وفق هذا التطور فأن النتيجة المتوقعة ستفضي إلى أحد السيناريوهين أحدهما أمر من الآخر :

انسحاب غير منظم لقوات الاحتلال ينشر العنف وعدم الاستقرار ربما يؤدي إلى حرب مدمرة .

- أو تمديد فترة الاحتلال إلى ما بعد كانون الأول قد يؤدي إلى انبعاث عنف وإرهاب وتمرد .

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض الشروط الواجب توفرها لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق بما يأتي:

: عراق ديمقراطي موحد غير طائفي : أن العراق الحالي بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية ، ذات سيادة قوية ، وديمقراطية وغير طائفية ، تتقيد بحكم القانون والمراقبة والضوابط الديمقراطية .

- المصالحة السياسية ونبذ العنف بشتى أنواعه ، يجب تحقيق وبكل جدية حوار سياسي وطني ، أكثر انفتاحا ومشاركة بعملية إصلاح ، لجميع مرافق الحياة في العراق ، لاسيما الانتخابي منها يسح فيها لجميع شرائح المجتمع والأفراد بالمشاركة ، في مسارات العملية السياسية ، بعيدا عن تهميش أي مكون ، أو حزب أو طائفة ، عدا المسيئين إلى الشعب العراقي ، في مسائل تتعلق بـ :

جميع الجرائم المرتكبة في حق العراقيين ، من جانب أشخاص عراقيين من النظام السابق ، أو النظام الحالي ، سواء أكانوا أشخاص في السلطة ، أو أشخاص يعملون لحسابهم الخاص .

محاسبة جميع من قام بأعمال الفساد ، بشتى أنواعه ، واختلاس أموال الشعب .

محاسبة من قام بأفعال الإبادة ، أو التطهير العرقي ، أو الطائفي في النظام السابق ، أو النظام الحالي .

- الفدرالية : كما هي معرفة في الدستور الحالي ، فقد أصبحت الفدرالية عنوانا ملطفا عن الانقسام ، والتنافر والتشرذم ، مع العلم أنها "الفدرالية" أو أشكال ، أخرى من الحكم في سياق ممارسة الشعب العراقي ، إرادته الحرة في شأن تقرير المصير مقبولة ، ولكن أن تؤدي إلى تعايش سلمي ، وإلى تطور البلد ، لا إلى انقسامه وعدم استقراره .

كركوك : يجب أن تحل وفق أطر ، تتلائم ومصلحة البلد بعيدا ، عن التجاذبات والتدخلات الخارجية ، والداخلية ، والتي تهدف إلى جر البلد إلى عمليات عنف وحروب ، بين العرب والأكراد في ظل وضع عراقي غير مستقر .

- السيادة : يجب على جميع القوى السياسية ، أن تلتزم بإنهاء ، التدخل الخارجي وبانسحاب جميع القواعد ، والقوات المحتلة من الع .
- اللاجئون : على الحكومة العراقية أن تتولى المسؤولة الكاملة ، بشأن اللاجئين ، والمهجرين العراقيين ، وإعادتهم إلى وطنهم وضمان حقوقهم كاملة.